الأمم المتحدة

A/71/182/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
15 September 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال المؤقت*
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

ثانياً - التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي في ما يتعلق بمنع وقمع الإرهاب الدولي، والمعلومات عن الحوادث الناجمة عن الإرهاب الدولي

ألف - المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

سويسرا

١ - سويسرا طرف في ١٦ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، صادقت على اتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي لعام ٢٠١٠، والبروتوكول المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، لعام ٢٠١٠. وسويسرا طرف أيضا في الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧، وقد وقّعت اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب لعام ٢٠٠٥. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وقّعت أيضا البروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب لعام ٢٠١٥، المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتعاونت سويسرا أيضا مع بلدان أخرى في مكافحة الإرهاب في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

* A/71/150.

210916 200916 16-16017 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠. وإضافة إلى ذلك، أبرمت سويسرا عددا من اتفاقات التعاون الثنائي في مجالي الشرطة والجمارك تتصل أيضا بمكافحة الإرهاب.

٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، دخل حيز النفاذ قانون اتحادي جديد يحظر تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية والتنظيمات المتصلة بهما. وقد حل هذا القانون محل تشريعات سارية سابقة. وهو يحظر أي شكل من أشكال الدعم والدعاية والتجنيد لصالح هذين التنظيمين في سويسرا والخارج. وعُرض أيضا مشروع قانون يتعلق بالاستخبارات في شباط/فبراير ٢٠١٤ سيكون موضع استفتاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وإذا أصبح قانونا في عام ٢٠١٧، على نحو ما هو متوخى، فهو سيوفر إطارا قانونيا جديدا لجهاز الاستخبارات الاتحادي السويسري، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بالإرهاب والتجسس وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ومن المقرر إدخال تعديلات أخرى على القانون الوطني تتعلق بالمراقبة وإيصال البيانات. وعلاوة على ذلك، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت سويسرا استراتيجية اتحادية في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الاستراتيجي، أنشئت فرقة عمل (المسافرون الإرهابيون) بغية تنسيق كل الأنشطة الاتحادية لمكافحة الإرهاب. وتقدم سويسرا أيضا الدعم إلى أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمنع التطرف العنيف وقد اعتمدت خطة عمل للسياسة الخارجية بشأن منع التطرف العنيف في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، كانت سويسرا البلد المضيف للصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، الذي يشكل عنصرا رئيسيا من الإجراءات العالمية ضد تنمية النزعة إلى التشدد. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أطلقت سويسرا مبادرة لتسليط الضوء على أهمية حقوق الإنسان للأطفال في سياق مكافحة الإرهاب، في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، أفضت إلى مجموعة من التوصيات التي سيُقترح اعتمادها في عام ٢٠١٦.

٣ - وقع كثير من المواطنين السويسريين ضحايا أفعال متصلة بالإرهاب في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، بينهم جنديان أصيبا بجروح خلال اعتداء قام به تنظيم المرابطون بمطعم في باماكو في آذار/مارس ٢٠١٥، كما أصيب ثلاثة مواطنين سويسريون بجروح أثناء الاعتداءات التي وقعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنها، كما خطف تنظيم القاعدة في تمبكتو (مالي) امرأة سويسرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لم يُفرج عنها بعد رغم المطالبات المتكررة بالإفراج غير المشروط عنها، كما سقط قتيلان سويسريان في واغادوغو أثناء الاعتداء الذي قام به تنظيم المرابطون بفندق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٤ - وفي عام ٢٠١٥، أبلغ وسطاء ماليون السلطات المختصة لمكافحة غسل الأموال عن ٣٨ حالة تمويل مزعوم للإرهاب، وهي زيادة صافية عن العام السابق. وكشفت تلك البلاغات عددا من الحالات المحددة انطوت على مبالغ ناهزت ٣٢ مليون فرنك سويسري. وأحيل ١٦ بلاغا من البلاغات الـ ٣٨ إلى السلطات المختصة لأغراض الملاحقة الجنائية. وفي حين أن واحدة من تلك الدعاوى كانت أصلا موضوع قرار صادر عن سلطات ادعاء أخرى، لا تزال الدعاوى المتبقية موضع تقييم من قبلها.

٥ - وفي إطار تحقيق جار منذ عام ٢٠٠٩، واصلت سلطات الادعاء الجنائية السويسرية في عام ٢٠١٤، بتعاون وثيق مع بلدان أخرى، تحقيقاتها المتعلقة بأفراد عدة يُشتبه في أنهم يدعمون جماعة قومية - إثنية. ودلّت المؤشرات الموجودة لدى إعداد التقرير على أنهم شكلوا هيكلية هرمية في سويسرا تُستخدم لجملة أمور منها جمع الأموال سرا دعما لتلك الجماعة. ومن المقرر أن يبلغ التحقيق مرحلة توجيه اتهام رسمي في تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٥، واصلت السلطات الجنائية أيضا تحقيقاتها بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون إلى الجمهورية العربية السورية، فبوشِرَ في ٢٠ دعوى جنائية في هذا الصدد خلال ذلك العام. وعلاوة على ذلك، كانت التحقيقات لا تزال جارية في التجنيد لصالح حركة الشباب في الصومال وتقديم الدعم إلى أنشطتها. كما تواصلت التحقيقات في أنشطة المنظمات الإرهابية على الإنترنت.

٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، ثبّتت المحكمة الاتحادية في لوزان حكم الإدانة الصادر عام ٢٠١٤ عن المحكمة الجنائية الاتحادية في حق اثنين من المواطنين العراقيين لقيامهما بأنشطة دعاية على الإنترنت لصالح تنظيم القاعدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، دانت المحكمة الجنائية الاتحادية ثلاثة مواطنين عراقيين لتقديمهم الدعم إلى منظمة إجرامية ومشاركتهم في أنشطتها، وذلك بموجب المادة ٢٦٠ مكررا ثانيا من القانون الجنائي السويسري بتشكيلهم خلية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تعمل في سويسرا.

٧ - وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، تلقت سويسرا ٣١ طلبا للتعاون القضائي في مجال الإرهاب، نُفذ ٢٢ منها. وفي الفترة نفسها، أرسلت السلطات السويسرية ٥١ طلب تعاون قضائي إلى بلدان أخرى، نُفذ ٣٨ منها. وتلقت سويسرا أيضا طلبات عدة لتسليم المجرمين. وإضافة إلى ذلك، أصدرت الشرطة الاتحادية السويسرية عددا من حالات رفض دخول أفراد إلى الأراضي السويسرية لأسباب تتصل بالإرهاب. وبوشر أيضا في إجراءات التماس إسقاط الجنسية عن أي شخص يُشتبه في انضمامه إلى منظمة إرهابية في الجمهورية العربية السورية.